الجهود المصرية متواصلة لتثبيت التهدئة في غزة

ترامب سيعترف بالقدس عاصمة فلسطينية أيضاً.. وإسرائيل قلقة

فلسطين المحتلة
محمد أبو شباب - وكالات

تشهد مدينة القدس المحتلة عمليات تصعيد إسرائيلي يستهدف رموز القيادات الفلسطينية، وعلى رأسهم محافظ مدينة القدس عدنان غيث الذي اعتقلته قوات الاحتلال السبت، وجددت فترة اعتقاله لأربعة أيام، وذلك بالتزامن مع التطورات في الخان الأحمر شرقي القدس، وإعلان الفلسطينيين بأنهم لن يتوقفوا عن الاعتصام والفعاليات في الخان الأحمر بعد تصريحات لقادة الاحتلال بوقف إجراءات الهدم في المنطقة، والتي عاد ونفاها رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتي قال فيها: إن إخلاء الخان الأحمر سيتم في الوقت المناسب في إشارة لمضي الاحتلال لمخططات التهجير في الخان الأحمر وكل الأرض الفلسطينية.

بدورها اعتبرت الخارجية الفلسطينية قرارات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بالخان الأحمر بالتجميد المؤقت لعمليات الهدم بالخديعة والتكتيك الإسرائيلي بهدف امتصاص الغضب الدولي، ومحاولة للانقضاض على المنطقة بعد خروج النشطاء والمتضامنين فيها من المنطقة.

بدوره قال القيادي في حركة فتح أمين مقبول لـ«لوطن» إن الخان الأحمر شكل نموذج صمود في وجه الاحتلال، ونحن لن نتوقف عن مقاومتنا لهذا الاحتلال الإسرائيلي الذي يسرق الأرض الفلسطينية كل يوم في ظل صمت من المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال.

وأشار مقبول بأن الشعب الفلسطيني سيواصل اتباع كل أساليب المقاومة في الدفاع عن أرضه التي تسلب ليل نهار وصمود أهالي الخان الأحمر في ظل الظروف المحيطة بهم أسطوري والمتواصل للشهر الرابع على التوالي.

وفي قطاع غزة يسود الهدوء الحذر حدود القطاع مع استئناف القاهرة لجهودها المتعلقة بتثبيت التهدئة، وسحب ذرائع الاحتلال، ومن المتوقع أن يصل خلال الأيام القادمة رئيس جهاز المخابرات المصرية اللواء عباس كامل لرام الله وكيان الاحتلال لبحث ملفات التهدئة والمصالحة الفلسطينية، وسط توقعات بحصول الكثير من التطورات على صعيد جبهة غزة خلال الفترة القادمة، قد تقود لتخفيف الحصار عن غزة، والدخول في حوارات بخصوص ملف المصالحة.

وفي سياق آخر تخشى إسرائيل أن تتضمن خطة السلام الأميركية إعلاناً عن القدس عاصمة لكلتا الدولتين، «الإسرائيلية» والفلسطينية، في محاولة لإقناع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

وتخشى إسرائيل من أن تكون الإغراءات التي سيقدمها البيت الأبيض إلى أبو مازن ذكر القدس كعاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية.

وبدوره يقول مصدر إسرائيلي رفيع المستوى إن «ترامب يريد صفقة وهو جدي للغاية»، مضيفاً أنه «بالنسبة للأميركيين، النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني سهل الحل نسبياً وهو ثمرة ناضجة».

وقدّر المصدر أنه في حال ضعُف الجمهوريون في الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة، فإن ترامب قد يزيد من جهوده في محاولة للدفع نحو حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من أجل الوصول إلى الانتخابات الرئاسية مع إنجاز كبير في السياسة الخارجية.

إلى ذلك يمكن أن يشكّل تضمين القدس في خطة السلام الأميركية ورطة كبيرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خاصة إذا كان يتجه إلى انتخابات. وقد يوضح نتنياهو للأميركيين أن مثل هذا البند سيثير معارضة قوية في اليمين، ويورّطه لناحية الائتلاف (الحكومي). في مثل هذه الحالة، من المرجح أن يطلب نتنياهو من الأميركيين على الأقل تأجيل نشر الخطة إلى ما بعد الانتخابات في (إسرائيل).

في هذه الأثناء يستعد الأميركيون لنشر الخطة قبل نهاية السنة الحالية، أو في مطلع السنة القادمة.

وقالت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى إنه في بلورتها لخطة السلام، الإدارة الأميركية تعمل وفق ثلاثة مبادئ لم نعرفها إلى اليوم: كل من يأتي إلى طاولة المفاوضات يجب عليه التنازل عن شيء ما وليس هناك تنازلات آحادية، كل من يترك طاولة المفاوضات يدفع ثمناً، ومن يقول «لا» للخطة فإنه يخاطر بأن تكون الخطة التالية أقل ملاءمةً له. في الحقيقة، إنها مقاربة تجارية تقول: «خذ الصفقة التي أعرضها عليك الآن، لأن التالية ستكون أسوأ».

في ظل الأهبة اللازمة في القدس، يجب أن نتذكر أن هناك عدداً غير قليل من الجهات المؤثرة في الإدارة في واشنطن التي ستفعل كل شيء لضمان عدم إعطاء الفلسطينيين مثل هذا الوعد، وعلى رأسها السفير الإسرائيلي دافيد فريدمان. كما يتمتع رئيس الحكومة نتنياهو بنفوذ لا بأس به في البيت الأبيض، بحيث إنه قد ينجح في منع إعلان القدس عاصمة لدولة فلسطينية.

فلسطينيون عند معبر رفح يستعدون للسفر إلى مصر (أ ف ب)

فتح معبري كرم أبو سالم وبيت حانون مع قطاع غزة

ذكر موقع «إسرائيل نيوز ٢٤» أن وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أصدر صباح أمس توجيهاته بفتح معبري كرم أبو سالم وبيت حانون مع قطاع غزة.

وبحسب بيان صدر عن مكتب ليبرمان جاءت هذه الخطوة بعد «مشاورات أجراها مع الجهات الأمنية المختلفة، في الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات الشاباك».

وقال ليبرمان في بيانه إن «هذا القرار اتخذ في أعقاب تراجع أعمال العنف في قطاع غزة نهاية الأسبوع، وجهود ضبط الأمور التي بذلتها حركة حماس في الميدان».

وبحسب ليبرمان، فإنه «تمّ تأجيل اتخاذ قرار بالنسبة لتوريد الوقود القطري إلى القطاع»، وأنه «ستتم دراسة هذا الموضوع بعد عدة أيام وفقاً للأحداث».

ومعبر كرم أبو سالم، هو المعبر الوحيد المخصص للبضائع من وإلى القطاع، في حين خصص معبر بيت حانون للمسافرين من وإلى (إسرائيل)، إلى جانب معبر رفح الذي يربط قطاع غزة مع مصر.

وكالات

حكومة تكنوقراط توافقية.. أم حكومة النافذة الإلكترونية؟

أحمد ضيف الله

عُقب انتخاب برهم صالح رئيساً لجمهورية العراق في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الـ٢ من تشرن الأول الحالي، وبعد نحو أقل من ساعتين على أدائه اليمين الدستورية، قام رئيس الجمهورية الجديد بتسليم عادل عبد المهدي قرار تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة، الذي كان قد وصل إلى المجلس النيابي أثناء الجولة الثانية لانتخاب برهم صالح ما أثار توقعات تكليفه، ووفقاً للدستور، أمام عادل عبد المهدي ٣٠ يوماً لتشكيل وزارته، وعرضها مع برنامج حكومته على المجلس النيابي للموافقة عليهما اعتباراً من تاريخ تكليفه.

انتسب عادل عبد المهدي في بدايات حياته السياسية إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، ثم أصبح شيوعياً ماوياً، ليستقر ولاؤه السياسي بالانتماء إلى المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة رجل الدين الراحل محمد باقر الحكيم، حتى إعلانه «تجميد» نشاطه، بحسب ما قاله في مقالة على صفحته بـ«فيسبوك» في الـ١٦ من تموز ٢٠١٧: «لقد قدمت مذكرة داخلية لرئيس المجلس السيد عمار الحكيم في أيار ٢٠١٥ بتجميد جميع نشاطاتي التنظيمية في المجلس الأعلى..»، التي تلا مقالته في الـ٢٤ من تموز ٢٠١٧ إعلان عمار الحكيم انشقاقه عن المجلس الأعلى مشكلاً «تيار الحكمة الوطني»، وسبق أن شغل عبد المهدي منصب وزير المالية في حكومة إياد علاوي عام ٢٠٠٤، ومنصب نائب رئيس جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ الذي استقال منه عام ٢٠١١، ووزيراً للنفط عام ٢٠١٤ الذي استقال منه عام ٢٠١٦، وهو لم يشترك في الانتخابات النيابية الأخيرة.

لقد تجاوزت الكتلتان الأكبر في المجلس النيابي، وهما «تحالف الإصلاح والإعمار» المدعومة من مقتدى الصدر، و«تحالف البناء» بقيادة هادي العامري ونوري المالكي، خلافاتهما بشأن الكتلة النيابية الأكبر، والتقاليد النيابية التي تقضي بأن تقوم الكتلة النيابية الأكبر بتقديم مرشحها لرئيس الجمهورية لتكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة، واتفقتا على تقديم عادل عبد المهدي كـ«مرشح تسوية مستقل» لرئاسة الحكومة المقبلة، حيث قال مقتدى الصدر في تغريدة له على «تويتر»: إن «العراق أكبر من الكتلة الأكبر».

ليل الـ٨ من تشرين الأول الجاري، دعا رئيس الوزراء المكلف عادل عبد المهدي، في بيان له كل «من يجد في نفسه الكفاءة من أهل الخبرة والاختصاص والتجربة العملية ويرغب في ترشيح نفسه لمنصب وزاري، يمكنه فعل ذلك عن طريق الموقع الإلكتروني المعلن»، خلال مدة ٣ أيام، ويطلب الموقع من المتقدم، تسجيل بياناته الشخصية، وتوجهاته السياسية واسم حزبه إن وجد، والوزارة التي يرغب في الترشح لقيادتها، إضافة إلى بيان مؤهلاته الجامعية أو ما يعادلها، والوظائف التي عمل بها خلال السنوات الماضية، وعلى المتقدم أيضاً أن يكتب ضمن مساحة خصصت لذلك، رؤيته «لأهم المشكلات التي يواجهها القطاع المستهدف أو الوزارة والحلول العملية المقترحة للتنفيذ»، إضافة إلى رؤيته «لمواصفات وسلوكيات القائد الناجح وكيفية إدارة الفرق بطريقة فعالة، مع أمثلة حقيقية»، مع الإشارة إلى «أهم المؤهلات القيادية والتخصصية لديه والتي تميزه عن غيره لاستحقاق المنصب».

في الـ١٢ منه، أعلن مكتب رئيس الوزراء المكلف، أنه «تم إغلاق البوابة الإلكترونية الخاصة بشأن الترشح لمنصب وزير في الموعد المحدد»، مبيناً أن «عدد الترشيحات المكتملة بلغت ١٥١٨٤»، موضحاً أنه «تم إجراء التحليل الأولي وفق المعايير وتم اختيار أفضل ٦٠١ مترشح»، وبأن «لجنة الخبراء بدأت بدراسة الطلبات الـ٦٠١ لتحديد أفضل المترشحين لدعوتهم للمقابلات».

لقد أثارت خطوة رئيس الحكومة المُكلف هذه انتقادات حادة في أوساط سياسية وإعلامية، حيث عدّها كثيرون خطوة غير عملية ولن تحقق الهدف المطلوب، وخصوصاً خلال الوقت المتبقي عن إعلان الحكومة وفق الدستور، بالنظر إلى الرقم الكبير للمترشحين، وخصوصاً مع غموض آلية تحديد أفضل المترشحين وتدقيق بياناتهم، إلا إذا كان هناك اتفاق مسبق مع بعض الأحزاب لتمرير شخصيات متفق عليها بهذه الطريقة، بوصفها مدخلاً للمستقلين والتكنوقراط.

ورغم أن الظروف الحالية في العراق تُعد مساعدة لإنجاح تشكيل حكومة عبد المهدي، حيث يشهد العراق تحسناً أمنياً ملحوظاً، مع تضاعف عائدات النفط المالية، إضافة إلى حالة الإجماع والدعم السياسي اللتين حصل عليهما عبد المهدي من أغلبية الكتل النيابية، إلا أن العديد من التحديات والصعوبات ستواجه رئيس الوزراء المكلف في مهمة تشكيل حكومته، وستكون شاقة، سواء اتخذ مسار تشكيل حكومة «تكنوقراط من المستقلين» عبر نافذته الإلكترونية، أم حكومة توافقية من التكنوقراط المستقلين المحسوبين على الأحزاب، وفي هذه الحالة هي شكل مُحسن من حكومة المحاصصة وفقاً للثقل الانتخابي لكل كتلة أو تحالف انتخابي.

وأياً كان الرأي أو الموقف من خطوة الرئيس المُكلف هذه، فإن العراق نظام نيابي، وإنه من الصعب الخروج عن السياقات السياسية للأحزاب وبرامجها الانتخابية، التي تريد أن تحقق ما وعدت به جماهيرها، ومن ثم لا بد من مشاركة الأحزاب حسب استحقاقها الانتخابي، حتى تكون شريكة رئيس الوزراء بالنجاح والفشل.

وفي ظل تقارب عدد نواب الكتل النيابية الفائزة بالانتخابات النيابية الأخيرة، أو التحالفات التي أعقبت ذلك، فإنه لا يمكن أن تنجح فرضية حكومة تكنوقراط مستقلة عبر النافذة الإلكترونية، في ظل وجود مجلس نيابي مكون من أحزاب لديها مقاعد، وهو ما يجعل مهمة رئيس الوزراء في غاية الصعوبة، علماً أن مرشح التكنوقراط المستقل لن يسلم من الضغوط التي ستمارس عليه من الأحزاب التي تدير تلك الوزارات وتمتلك مناصب علياً فيها وتسيطر عليها منذ سنوات، وخاصة إذا لم تتوافق رؤية الوزير التكنوقراط مع رؤية هذا الحزب أو ذاك المسيطر على الوزارة، وبالنهاية ستجد حكومة التكنوقراط المستقلة نفسها في مواجهة الأغلبية من نواب المجلس النيابي ككتلة معارضة، ومن ثم سحب الثقة منها.

فإذا كان مقتدى الصدر، قد أوعز من خلال تغريدته في الـ٤ من تشرين الأول الحالي، «بعدم ترشيح أي وزير لأي وزارة من جهتنا مهما كان»، فإن بيار طاهر النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني طالب في تصريح صحفي له في الـ١٣ منه، أنه «بحسب الاستحقاق الانتخابي والسياسي فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني يستحق ثلاث وزارات في حكومة عادل عبد المهدي»، مؤكداً أن «من حق الحزب وزارة سيادية، إضافة إلى وزارتين خدميتين، وهذا ما سنطالب به».

وفيما تطالب القوى النيابية السنيّة وفق تصريحات بعض نوابها بالحصول على وزارات «الدفاع والعدل والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والعمل»، اعتبر النائب عن المحور الوطني حسن خلف علو الجبوري في حديث لـ«السومرية نيوز» في الـ١٦ من تشرين الأول الجاري، أن «هذه الطريقة غير مقبولة وهناك ممثلون للمحافظات نعتقد أنهم الأولى لتمثيل جماهيرهم من خلال معيار الكفاءة وليس من خلال الانتماء الحزبي أو غير ذلك»، وأنه «من غير المنطقي أن تُفرض علينا أسماء وتسمى وزارات بأنها للمكون السنّي والحقيقة غير ذلك وهذا شيء مخالف للمشاركة التي اتفقنا عليها».

إن من الصعب تمرير تشكيلة الحكومة داخل المجلس النيابي بالتصويت على كل وزير بالنصف زائد واحد، ما لم تقتنع الكتل السياسية بالمرشحين، فكيف يمكن التصويت على وزراء لا يعرفون توجهاتهم بدعوى أنهم مستقلون، وهو أمر لا يستقيم مع مبدأ الحياة النيابية في ظل النظام التعددي، ما يعني أن عادل عبد المهدي ربما لن ينجح في إنهاء تشكيلته الوزارية قبل انتهاء المهلة الدستورية، وقد يعمد إلى تقديم حكومة غير مكتملة إلى المجلس النيابي، لتجاوز معضلة المهلة الدستورية، أو مفاجأة القوى السياسية التي دعمته بالاعتذار عن مهمة تشكيل الحكومة.

إن العراق بلد الكفاءات في مختلف المجالات، ومنصب الوزير سياسي ومسؤولية، وليس درجة وظيفية مفتوحة للجماهير عامة، فهناك فرق كبير بين الوزير السياسي التكنوقراط، والتقني الفني المستقل.

فإذا كان الهدف من كل ذلك هو محاربة الفساد والفاسدين، فإن الأنجع هو إعادة هيكلية هيئة النزاهة باختيار قياداتها بعيداً عن المحاصصة وهيمنة الأحزاب عليها، والإتيان عندها بكوادر تكنوقراط عبر النافذة الإلكترونية، مع تطوير آلية عملها بربطها بنظام قضائي مستقل وحازم، ليكون القضاء هو الفيصل أولاً وآخراً.

طهران ترفض اتهامات أميركية بتدخلها في انتخابات الكونغرس المقبلة

رفضت وزارة الخارجية الإيرانية اتهامات واشنطن لها بالتدخل في الانتخابات الأميركية المقبلة، واصفة إياها بأنها عارية من الصحة.

وجاء في بيان صدر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية برهام قاسمي ونشر على موقع الوزارة الإلكتروني، أمس: «تنحصر السياسة المبدئية لإيران في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. أما جهود المسؤولين الأميركيين الهادفة إلى اتهام إيران بالتأثير على انتخابات الكونغرس الأميركي فتعتمد على معلومات كاذبة ومضللة».

وأضاف: «إن الولايات المتحدة تحاول منذ فترة بعيدة اتهام الكثير من الدول بالتدخل في انتخاباتها، مشيراً إلى أن قائمة هذه الدول تستكمل دائماً».

وتابع البيان: يؤكد الرئيس الأميركي ومنذ وصوله، إلى زمام الحكم أن إيران لا تهتم إلا بحل أمورها الداخلية وهي ضعيفة بحيث لا يمكنها التفكير في القضايا الإقليمية.

ولكن السؤال هنا: «كيف يمكن أن تؤثر هذه الدولة «الإنطوائية»، كما يقول المسؤولون الأميركيون، على الانتخابات البرلمانية في الولايات المتحدة؟»

وأعلنت الولايات المتحدة في وقت سابق أن إيران والصين وروسيا تجري حملة لتقويض الهيئات الديمقراطية والتأثير على الرأي العام، وقد تهدف إلى التأثير على مواقف الناخبين واتخاذهم القرارات في الانتخابات الأميركية التي ستجري في الولايات المتحدة عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠.

وتتذرع الولايات المتحدة دائماً بتدخل أطراف خارجية بانتخاباتها في وقت تمارس واشنطن أبشع أنواع التدخل في الشؤون السيادية لمختلف الدول.

وكالات

توالي انسحاب وفود من مؤتمر استثماري في السعودية.. وترامب يلوّح بفرض عقوبات

رواية سعودية جديدة حول مقتل خاشقجي «خنقاً»

قال مسؤول في النظام السعودي إن الصحفي جمال خاشقجي قتل «خنقاً» داخل قنصلية بلاده في اسطنبول وتم إخفاء جثته داخل سجادة وإخراجها من المبنى.

وتواجه الرواية التي أعلنها النظام السعودي السبت حول مقتل خاشقجي إثر «شجار وعراك بالأيدي» مع مجموعة أشخاص انتقادات كثيرة وشكوكا دولية واسعة ولاسيما أنها تتناقض مع تصريحات مسؤولين سعوديين سابقة حول مغادرة الصحفي القنصلية.

ونقلت رويترز عن المسؤول الذي وصفته بأنه كبير والذي رفض الكشف عن اسمه قوله إن «فريقاً من ١٥ شخصاً أرسلتهم السعودية لمواجهة خاشقجي يوم الـ٢ من تشرين الأول الجاري ومحاولة اختطافه»، مشيراً إلى أن خاشقجي «قتل خنقاً عندما بدأ الصراخ وطلب الإغاثة ليقوم أحد عناصر الفريق بارتداء ملابسه وساعته ونظارته والتوجه لعبور البوابة الرئيسية للقنصلية السعودية في اسطنبول ليبدو وكأنه غادر».

وقال المسؤول السعودي إن الفريق المذكور قام «بلف جثة خاشقجي بسجادة وتسليمها إلى متعاون محلي» للتخلص منها لافتاً إلى أن نائب رئيس استخبارات النظام السعودي اللواء أحمد عسيري هو من «شكل الفريق الذي قتل خاشقجي كما طلب من مستشار محمد بن سلمان سعود القحطاني إرسال شخص من قبله للتعرف على خاشقجي والمشاركة في العملية».

وكان النظام السعودي وبعد تصاعد الانتقادات الدولية والمطالبات بالكشف عن ملابسات اختفاء خاشقجي اعترف السبت لأول مرة بمقتل الأخير داخل القنصلية السعودية في اسطنبول زاعماً أن الأمر حدث «خلال شجار مع عدد من الأشخاص» بعد أن كان ادعى أنه غادر القنصلية حياً، فيما كشفت تحقيقات سلطات النظام التركي أن التسجيلات على ساعة خاشقجي أظهرت أنه تعرض للتعذيب والقتل.

وفي السياق أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه غير راضٍ على موقف السعودية من مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

وقال ترامب إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ربما لم يكن على علم بمقتل خاشقجي، منبّهاً من أن إلغاء صفقة السلاح للسعودية سيضر واشنطن أكثر مما يضر الرياض.

وأضاف إنه سيعمل مع الكونغرس بشأن العقوبات التي قد تفرض على السعودية إلا أنه يفضل ألا تتضمن العقوبات إلغاء طلبيات الأسلحة الدفاعية الكبيرة.

من جهته قال وزير الخزانة الأميركي إن المعلومات الواردة من السعوديين عن قضية خاشقجي «خطوة أولى جيدة لكنها بالتأكيد غير كافية»، إلا أنه قال إنه «من السابق لأوانه التعليق على فرض عقوبات على السعودية»، وأكد في المقابل أنه لن يحضر مؤتمر الاستثمار السعودي في الرياض.

وكان ترامب قد أعرب في وقت سابق عن رفضه الابتعاد عن السعودية على خلفية قضية خاشقجي، آملاً ألا يكون أفراد من العائلة السعودية الحاكمة ضالعين في اختفائه. إلا أنه قال إن بلاده بحاجة إلى السعودية في الحرب ضد الإرهاب، كما أكد قائلاً «لن نضحي بصفقاتنا مع السعودية بسبب «خاشقجي».

ورغم ذلك، كشف مصدر مطلع لـ«سي إن إن» أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الذي زار الرياض أخيراً حذّر ولي العهد من أن مستقبله كملك في خطر بسبب قضية اختفاء خاشقجي منذ أسبوعين.

وتولى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز قضية خاشقجي بنفسه بعدما طلب الأمير محمد منه التدخل عندما أصبحت القضية أزمة عالمية.

إلى ذلك لا تزال ردود الفعل الدولية الغاضبة تتوالى بالإضافة إلى انسحاب وفود من مؤتمر استثماري في السعودية بعد اعتراف الرياض السبت والإعلان عن «وفاة» خاشقجي.

وأعلنت الحكومة النيوزيلندية أمس انسحابها من المشاركة في مؤتمر استثماري مقرر انعقاده هذا الأسبوع في السعودية لتنضم إلى قائمة المقاطعين للمؤتمر على خلفية مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

ونقلت رويترز عن وزير التجارة النيوزيلندي ديفيد باركر قوله في بيان: «لن يحضر أي مسؤول نيوزيلندي مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار المقرر في السعودية».

وانسحبت جهات دولية عدة بما فيها مؤسسات وسياسيون غربيون من المؤتمر بعد تأكيد النظام السعودي مقتل خاشقجي فيما تزايدت الأصوات المطالبة بإجراء تحقيق دولي شامل في مقتل الأخير بالقنصلية السعودية في اسطنبول حيث دعا رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تيجاني إلى توضيح تفاصيل الجريمة وإجراء تحقيقات مستقلة ودقيقة بهذا الشأن.

وانضم رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى قائمة المطالبين بإجراء تحقيق دولي في مقتل خاشقجي فيما أعلنت استراليا السبت انسحابها من المؤتمر الاستثماري.

بدورها وصفت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني ملابسات مقتل خاشقجي «بالمزعجة للغاية».

ومن جانبها رأت منظمة العفو الدولية أن «التفسير السعودي لوفاة خاشقجي يبدو تستراً على عملية اغتيال مروعة».

(روسيا اليوم– رويترز
أ ف ب– وكالات)

واشنطن تعتزم الانسحاب من معاهدة الصواريخ وموسكو مستعدة لتدابير ردية عسكرية

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة «ستنسحب من المعاهدة الموقعة مع روسيا حول الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى».

ونقلت «أ ف ب» عن ترامب قوله في ولاية نيفادا: «سننهي الاتفاقية الموقعة بين البلدين في ١٩٨٧» زاعماً أن روسيا «انتهكت» المعاهدة دون أن يذكر أي تفاصيل.

في المقابل عبر نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف عن إدانة بلاده محاولات الابتزاز الأميركية الهادفة للحصول على «تنازلات» من روسيا في مجال الاستقرار الإستراتيجي.

وأضاف: «لم تتمكن الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة من تأكيد اتهاماتها الملفقة بتقديم تفسيرات واضحة حول أسباب ذلك» معتبراً أن «وجود المعاهدة حول إزالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى يعرقل النية الأميركية لتحقيق سيطرتها الكاملة في المجال العسكري».

وأضاف ريابكوف: «إذا واصل الأميركيون الخروج من جانب واحد من الاتفاقات والآليات الدولية المختلفة كما حصل في خطة العمل الشاملة المشتركة حول إيران وصولاً إلى الانسحاب من الاتحاد البريدي العالمي فلن يبقى لنا سوى أن نتخذ تدابير ردية بما في ذلك تدابير ذات طابع عسكري تقني.. لكننا لا نريد أن نصل لذلك».

كما أعلن ريابكوف أن روسيا تدين الأعمال الأميركية الجديدة التي وصفها بأنها ابتزاز يهدف إلى تحقيق تنازلات من جانب روسيا في مجال الاستقرار الإستراتيجي.

وفي تعليقه على الخطط الأميركية للانسحاب من معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، قال ريابكوف: «نعبر عن قلقنا وإدانتنا للمحاولات الأميركية الجديدة الهادفة إلى الحصول على تنازلات من روسيا في مجال الأمن الدولي والاستقرار الإستراتيجي عن طريق الابتزاز. وكان الجانب الروسي يقول أكثر من مرة إنه ليس لدى الولايات المتحدة أي أسس للقول إن روسيا تنتهك هذه المعاهدة».

وأضاف: «لم تتمكن الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة من تأكيد اتهاماتها الملفقة بتقديم تفسيرات واضحة حول أسباب ذلك».

وتابع: «على ما يبدو فإن وجود المعاهدة حول إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى يعرقل النية الأميركية لتحقيق سيطرتها الكاملة في المجال العسكري».

وأفاد ريابكوف بوصول مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي جون بولتون إلى موسكو، أمس معبراً عن أمله بأن تلقى موسكو منه شرحاً واضحاً للخطوات الأميركية التالية بشأن مصير المعاهدة.

هذا وأكد الدبلوماسي الروسي أن روسيا لن تتخذ أي قرارات سريعة وغير مدروسة بسبب التصريحات الأميركية الأخيرة، متوعداً في الوقت ذاته باحتمال اتخاذ روسيا تدابير جوابية حال قيام الولايات المتحدة بالانسحاب من المعاهدة من جانب واحد.

من جهته أكد رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوساتشيوف أن خطط الولايات المتحدة بشأن الانسحاب من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى تندرج في إطار محاولات الابتزاز المستمرة التي تمارسها واشنطن ضد روسيا.

ونقلت وكالة تاس عن كوساتشيوف قوله على صفحته في موقع فيسبوك: «إن الولايات المتحدة تحاول تدمير نظام الاتفاقات المتعلقة بتوازن القوى النووية في العالم وتسعى إلى تحقيق تفوق عسكري أحادي الجانب في مجال التسلح النووي والتقليدي لفرض إرادتها ومصالحها على العالم».

وأوضح كوساتشيوف أن مساعي واشنطن لتدمير اتفاقات توازن القوى النووية بدأت عام ٢٠٠٢ بانسحابها من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية ولا تزال مستمرة حتى الآن عبر حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وحذر كوساتشيوف من أن إلغاء معاهدة التخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى «يمكن أن يشعل فتيل حرب» داعياً مجلس الأمن الدولي إلى مناقشة التحركات الأميركية الخطيرة في هذا الاتجاه والتي تهدد الأمن والسلام العالميين.

إلى ذلك اعتبر النائب الأول لرئيس لجنة الدفاع والأمن في مجلس الاتحاد الروسي فرانس كلينتسيفيتش أن إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عزمه الانسحاب من المعاهدة «يمثل انعكاساً مباشراً لإستراتيجية التحركات المفاجئة التي تعتمدها الولايات المتحدة على الساحة الدولية» مشيراً إلى أن واشنطن تريد عبر تحركها الجديد إدخال روسيا في سباق للتسلح.

وكان الكرملين قال إن مصير المعاهدة الروسية الأميركية سيناقش أثناء اللقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمستشار الأميركي للأمن القومي، جون بولتون.

وجرى توقيع المعاهدة بين موسكو وواشنطن بشأن قيام الطرفين بتدمير ترسانتيهما من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى في عام ١٩٨٧ وشملت المعاهدة مجموعة واسعة من الصواريخ ذات المدى المتراوح بين ٥٠٠ وألف كم وبين ١٠٠٠ و٥٥٠٠ كم.

وكالات

من اللقاء الأخير بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب في هلسنكي (عن الانترنت – أرشيف)